

بسم الله الرحمن الرحيم

إتحاد الغرف الصناعية السوداني

المؤتمر القومي للصناعة السودانية

"نحو تنمية صناعية شاملة"

ندوة: التمويل الصناعي في السودان

ورقة عمل:

تمويل القطاع الصناعي في السودان:

الواقع و الآفاق

إعداد وتقديم:

أ. أحمد عبد القادر محمد أحمد

إتحاد الغرف الصناعية السوداني

فبراير 2010

تمويل القطاع الصناعي بالسودان

مقدمة:

لا شك ان الصناعة هي الأداة الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية. ولا شك أن التنمية الصناعية تعتبر قاطرة الدول النامية نحو التقدم الإقتصادى ومواجهة تحديات الإقتصاد العالمي ذي المنافسة العالية .

وتزداد أهمية الصناعة لإسهامها فى الناتج المحلى الإجمالى وفى رفع القيمة المضافة لمنتجات البلاد الأولية وتشغيل الأيدي العاملة و توفير العملات الحرة والنهوض بالقطاعات الإقتصادية الأخرى. و عيه فلا بد لأي استراتيجية للتنمية الإقتصادية من وضع القطاع الصناعي فى اولوية اهداف اي خطة.

واقع القطاع الصناعي :-

يعانى القطاع الصناعي فى السودان من مشاكل هيكلية تتمثل فى توقف نسبة كبيرة من المصانع وتدهور الطاقة الإنتاجية لدى البقية ، وهناك مشاكل أخرى أدت إلى التدهور فى هذا القطاع ومنها :-

- ضعف رأس المال التشغيلي .
 - ضعف البنىات الأساسية من طرق ووسائل نقل ومصادر للطاقة .
 - ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب زيادة نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة .
 - هجرة الكفاءات الفنية بسبب ضعف الأجور وعدم مواكبتها لتكاليف المعيشة .
 - ضعف نمط الإدارة إذ يسود أسلوب الإدارة البدائي (Primitive management) (الذى يملك هو الذى يدير) ولذلك فهناك قصور فى إدارة المصانع من ناحية الإدارة المالية والتخطيط والتسويق وضبط الجودة وغيرها من جوانب الإدارة .
 - ضعف السوق المحلى نسبة لضعف القوة الشرائية والتي تعزى لضعف دخول الأفراد .
 - ضعف تنافسية السلع الصناعية فى الأسواق المحلية والخارجية (Competitiveness) .
 - ضعف مصادر التمويل وهذا يؤدي إلى ضعف الطاقة الإنتاجية الفعلية والتصميمية .
- وقد فاقم من هذه المشاكل ، تحرير التجارة الخارجية وفتح السوق المحلى أمام السلع الأجنبية والتي خلقت منافسة حادة للسلع المحلية التي عانت من كساد واضح أدى فى نهاية الأمر إلى توقف الكثير من الصناعات.
- ولقد أشار آخر مسح صناعى إلى توقف 80% من المصانع القائمة فى السودان ، وإلى تدنى الطاقة الإنتاجية فى بقية المصانع إذ بلغ متوسط الطاقة الفعلية حوالى 20% . شمل هذا جميع الصناعات الغذائية والكيميائية والغزل والنسيج والجلود.

التمويل الصناعي :-

للتتمويل الصناعي أشكال عديدة تختلف باختلاف إقتصاد أى بلد وبتأثير تطور الأسواق المالية فيه . ففي الإقتصادات المتطورة هناك التمويل بالأسهم والسندات والقروض المصرفية وغيرها من المنتجات التمويلية المتنوعة . أما فى الدول النامية فيقتصر التمويل على التمويل المصرفى وشىء قليل من أسواق رأس المال الأولية .

أنواع التمويل الصناعي :-

ينقسم التمويل من حيث الأجل والطبيعة إلى تمويل رأسمالى وتمويل تشغيلى ، ولكل واحد منهما طبيعته ومداه الزمنى وأهميته الخاصة للقطاع الصناعى .

أ/ التمويل الرأسمالى :-

ويتمثل هذا النوع فى تمويل المعدات والآلات والمباني وغيرها من الأصول الرأسمالية . يتطلب هذا التمويل فترات طويلة ومتوسطة الأجل تفوق الثلاث سنوات . ويسمى هذا النوع تمويلاً تنموياً لأنه يضيف طاقات صناعية جديدة للإقتصاد ويتمثل فى بناء المصانع وإستجلاب الآلات والتوسع بإضافة خطوط إنتاج جديدة للمصانع القائمة أو تأهيل آلات ومعدات قديمة عن طريق الإحلال أو التأهيل الكامل . من خصائص هذا التمويل أنه يتطلب عمالات حرة وذلك بغرض تسهيل إستيراد الآلات والمعدات وربما الخبراء الأجانب للتشغيل التجريبي .

يواجه هذا التمويل شحاً شديداً فى السودان نسبة لأنه يحتاج لموارد طويلة الأجل والتي كانت تعتمد على القروض الأجنبية والتي تمتد فتراتهما إلى عشرين عاماً . فهذه القروض كانت شحيحة بل نضبت تماماً خلال التسعينات . أما الآن فهناك بؤادر لخطوط تمويل أجنبية يمكن الإستفادة منها فى هذا الجانب .

التمويل التشغيلى :-

أما هذا النوع فيتركز فى تمويل المواد الخام ومدخلات الإنتاج المختلفة أو بقية بنود رأس المال العامل ولا يحتاج هذا النوع إلى فترات طويلة بل يمكن تمويله فى حدود أجل عام فقط ، ودور التمويل التشغيلى هو رفع الطاقات الفعلية العاملة وتشغيل المصانع المتوقفة نسبة لإنعدام مدخلات الإنتاج . ويسمى هذا التمويل بالتمويل التجارى ويحتاج هذا التمويل إلى موارد عادية قصيرة الأجل ولذا فليس هناك صعوبة فى توفير هذه الموارد والتي يمكن أن توفرها المصارف التجارية العادية .

فى الفترة الأخيرة إقتصر التمويل المصرفى للقطاع الصناعى على هذا التمويل التشغيلى قصير الأجل نسبة لإعتماد المصارف على ودائع الجمهور ذات الطابع قصير الأجل .

إحتياجات القطاع الصناعى :-

تقدر الجهات المختصة (وزارة الصناعة ، إتحاد الغرف الصناعية) إحتياجات القطاع الصناعى من مدخلات الإنتاج ما يعادل 565 مليون جنيه ، ومن مدخلات الإنتاج الأجنبية بـ 375 مليون دولار تشمل المواد الخام والمعدات الجديدة .
و هنالك تقديرات أخرى تقدر رأس المال التشغيلى المطلوب بـ 750 مليون جنيه و 336 مليون دولار أما التمويل الرأسمالى المطلوب فيقدر بـ 327 مليون دولار¹.

¹ على أحمد عثمان – وزير الدولة للصناعة- , آفاق الصناعة فى السودان. 2007 المؤتمر الإقتصادي.

إحتياجات القطاع الصناعي من التمويل

| نوع التمويل | جنيه | دولار |
|-------------|-----------|-----------|
| تشغيلي | 750 مليون | 336 مليون |
| رأسمالي | - - | 327 مليون |
| الجملة | 750 مليون | 663 " |

و كذلك لقد أجريت دراسة في عام 1995 بواسطة شركة إيكونو للطاقة الفنلندية بدعم من بنك التنمية الأفريقي لتحديد إحتياجات إعادة التأهيل لخمس قطاعات صناعية فرعية. و قد توصلت الدراسة للآتي:

الإحتياجات الإستثمارية الكلية لخمس قطاعات فرعية (1997-95) (ألف دولار أمريكي)

| القطاع الفرعي | الإحلال | إستثمار جديد | الجملة |
|-------------------|---------|--------------|--------|
| صناعة الأدوية | 3130 | 5950 | 9080 |
| صناعة التعبئة | 4825 | 5700 | 10525 |
| الصناعات الجلدية | 12339 | 4070 | 16409 |
| صناعة النسيج | 7125 | 12265 | 19390 |
| الصناعات الغذائية | 15100 | 14850 | 29950 |
| الجملة | 42835 | 42835 | 85354 |

وهذا يعنى أن هذه المبالغ تفوق بكثير المتوفر من الموارد المحلية مما يستدعى إستقطاب موارد أجنبية ضخمة لتأهيل وتحديث القطاع الصناعي حتى يقف على قدميه و يحقق الأهداف المرجوة منه بالنسبة للإقتصاد الكلى.

نؤكد أن إحتياجات القطاع الصناعي لا تجد الموارد الكافية (كما سنرى لاحقاً) لمقابلتها فالأوعية الإيداعية بالسودان تقف عاجزة عن تلبية الإحتياجات السنوية للقطاع الصناعي . فالسودان يعانى من ضعف التكوين الرأسمالى الذى نتج بشكل أساسى من ضعف الإيداع الذى يعد العامل الأول فى تحقيق النهضة الإقتصادية .

التمويل المصرفى :-

تلعب المصارف دوراً أساسياً فى تجميع مدخرات المواطنين وضخها فى قنوات الإقتصاد المختلفة فهى تحشد الأموال من الوحدات ذات الفائض المالى لتنقلها لتلك الوحدات ذات العجز المالى . وعليه فإن للمصارف دور كبير فى تشغيل القطاعات الإقتصادية المختلفة وبالتالي تحريك الإقتصاد ككل مما يعنى ضخ أموال الجمهور لدعم العملية الإنتاجية وتحريك عوامل الإنتاج وبالتالي تنشيط الدورة الإقتصادية ككل .

وإذا كانت المصارف فى الدول المتقدمة هى جزء من القطاع المالى الذى يشمل أسواق رأس المال وأسواق المال فإن القطاع المالى فى السودان يقتصر على الجهاز المصرفى . ومن ناحيته يعتمد الجهاز المصرفى السودانى على موارد معينة تتمثل فى الودائع الجارية والإيداعية والودائع لأجل .

النسبة الغالبة من هذه الودائع هي الجارية التي هي قابلة للسحب في أى لحظة وبالتالي فإنها ذات طابع قصير الأجل . أما الودائع الأخرى المستقرة فتشكل نسبة صغيرة من ودائع المصارف.

هذا الواقع جعل النسبة الساحقة من تمويل المصارف ذى طابع قصير الأجل وبالتالي إنعدم التمويل التنموى . ولهذا فإن المصارف لم تساهم مساهمة واضحة في تنمية القطاع الصناعى بإضافة طاقات جديدة في الحقبة الأخيرة . كما أن المصارف التجارية فى السابق عزفت عن تمويل القطاع الصناعى نسبة لمخاطره العالية ، كما ظل يعتقد المسؤولون المصرفيون .

حجم التمويل المصرفى للقطاع الصناعى :-

هناك تذبذب واضح فى حجم التمويل المصرفى للقطاع الصناعى منذ 1990م وحتى 2009م ويعزى هذا إلى عدم إستقرار السياسات وإلى التقلبات فى الإقتصاد الكلى . ويمكن مقابلة التطور فى حجم التمويل الصناعى فى الجدول التالى :-

**حجم التمويل المصرفي للقطاع الصناعي
(1990 – 2009م)
(ألف جنيه)**

| السنة | تمويل القطاع الصناعي | حجم التمويل الكلي | النسبة |
|----------------|----------------------|-------------------|--------|
| 1991م | 2770 | 14020 | 20% |
| 1992م | 4550 | 33110 | 14% |
| 1993م | 8269 | 52730 | 16% |
| 1994م | 18400 | 100730 | 18% |
| 1995م | 26180 | 145150 | 18% |
| 1996م | 63850 | 339480 | 19% |
| 1997م | 72840 | 415560 | 18% |
| 1998م | 89080 | 473830 | 19% |
| 1999م | 71840 | 487320 | 15% |
| 2000م | 83830 | 792240 | 11% |
| 2001م | 164450 | 1113400 | 15% |
| 2002م | 208500 | 1932010 | 13% |
| 2003م | 295180 | 2947590 | 11% |
| 2004م | 400850 | 4363910 | 9% |
| 2005م | 836690 | 7000190 | 12% |
| 2006م | 938535 | 11139558 | 8% |
| 2007م | 1392474 | 12998544 | 11% |
| 2008م | 1683210 | 14961089 | 11% |
| 2009م (سبتمبر) | | | |

المصدر :- بنك السودان ، التقارير السنوية 91-2008م .

كما يتضح من الجدول أعلاه فإن نصيب القطاع الصناعي من جملة التمويل المصرفي لم يتعد نسبة الـ 20% . إلا أن الواضح كذلك أن هنالك إيجاباً تنازلياً لحجم التمويل الصناعي منذ عام 1999م وحتى الآن . وربما يعزى ذلك إلى تحرير التمويل من النسب القطاعية في السياسة التمويلية . وقد إستفاد قطاع التجارة المحلية والإستيراد والقطاعات الأخرى من هذا التحرير إذ زاد نصيبها بصورة ملحوظة .

ومن ناحية أخرى فإن هناك قطاعات فاق نصيبها القطاع الصناعي في حصة التسعينات مثل الصادر والزراعة ... أما في الأونة الأخيرة فقد فاق قطاعا التجارة الخارجية والمحلية قطاع الصناعة وربما يعزى ذلك للتشوهات الهيكلية في الإقتصاد الكلي وكذلك المخاطر التي أحاطت بقطاع الصناعة .

وقد فاقم من مسألة شح الموارد في السنوات الأخيرة إتجاه المصارف نحو الاستثمار في شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) فقد بلغ حجم مساهمتها 2 مليار جنيه بنسبة 36% من جملة الإكتتاب بنهاية 2008. و هذه تعتبر مبالغ ضخمة حرمت منها القطاعات الاقتصادية الإنتاجية. كما أن

اكتتاب الجمهور بلغ 1.5 مليار جنيه و هي مبالغ كان يمكن أن تذهب كودائع داخل الجهاز المصرفي مما يمكن ضخه للقطاع الصناعي و غيره من القطاعات الاستراتيجية.

ملحق أ
توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعات (1990-2008)

| ألف جنيه | | | | | | | |
|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|------|
| 17664 | 1905 | 779 | 219 | 12161 | 1761 | 839 | 1990 |
| 100% | 11% | 4% | 1% | 69% | 10% | 5% | |
| 14024 | 2752 | 1930 | 277 | 2565 | 2772 | 3728 | 1991 |
| 100% | 20% | 14% | 2% | 18% | 20% | 27% | |
| 33105 | 7400 | 3831 | 368 | 5704 | 4551 | 11251 | 1992 |
| 100% | 22% | 12% | 1% | 17% | 14% | 34% | |
| 52721 | 10650 | 3180 | 432 | 11539 | 8269 | 18651 | 1993 |
| 100% | 20% | 6% | 1% | 22% | 16% | 35% | |
| 1007260 | 237940 | 56630 | 10480 | 223570 | 184020 | 294620 | 1994 |
| 100% | 24% | 6% | 1% | 22% | 18% | 29% | |
| 1626930 | 26170 | 39460 | 12270 | 1486000 | 27250 | 35780 | 1995 |
| 100% | 2% | 2% | 1% | 91% | 2% | 2% | |
| 338450 | 90030 | 12150 | 16040 | 66420 | 63850 | 89960 | 1996 |
| 100% | 27% | 4% | 5% | 20% | 19% | 27% | |
| 415560 | 107670 | 17380 | 8580 | 83870 | 72840 | 125220 | 1997 |
| 100% | 26% | 4% | 2% | 20% | 18% | 30% | |
| 473830 | 122350 | 20380 | 3250 | 81140 | 89080 | 157630 | 1998 |
| 100% | 26% | 4% | 1% | 17% | 19% | 33% | |
| 487320 | 140210 | 28160 | 15190 | 83590 | 71840 | 148330 | 1999 |
| 100% | 29% | 6% | 3% | 17% | 15% | 30% | |
| 792240 | 268670 | 82430 | 11250 | 168390 | 83430 | 178070 | 2000 |
| 100% | 34% | 10% | 1% | 21% | 11% | 22% | |
| 1113390 | 284500 | 209000 | 41070 | 218320 | 164450 | 196050 | 2001 |
| 100% | 26% | 19% | 4% | 20% | 15% | 18% | |
| 1600200 | 510550 | 362300 | 70780 | 219700 | 208500 | 228370 | 2002 |
| 100% | 32% | 23% | 4% | 14% | 13% | 14% | |
| 2160230 | 661770 | 697350 | 11070 | 275160 | 246370 | 268510 | 2003 |
| 100% | 31% | 32% | 1% | 13% | 11% | 12% | |
| 4363910 | 990700 | 1080480 | 1313550 | 291920 | 400850 | 286410 | 2004 |
| 100% | 23% | 25% | 30% | 7% | 9% | 7% | |
| 7000190 | 1998910 | 1543840 | 2012530 | 301610 | 836690 | 306610 | 2005 |
| 100% | 29% | 22% | 29% | 4% | 12% | 4% | |
| 11139558 | 4478290 | 2023310 | 2328266 | 356173 | 938535 | 994984 | 2006 |
| 100% | 40% | 18% | 21% | 3% | 8% | 9% | |
| 13030544 | 5216240 | 2311779 | 2743684 | 282379 | 1392474 | 1051988 | 2007 |
| 100% | 40% | 18% | 21% | 2% | 11% | 8% | |
| 14961039 | 6294059 | 2429930 | 2408366 | 278033 | 1683210 | 1367501 | 2008 |
| 100% | 42% | 16% | 16% | 2% | 11% | 9% | |

دور بنوك التنمية:

يرجع أصل مؤسسات التمويل التنموي (أو بنوك التنمية) إلى دول امريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة للصعوبات الاقتصادية التي واجهتها البلدان النامية في شكل انخفاض الصادرات الاولية و نقص السلع الاستهلاكية و عدم وجود راس المال الاجنبي الخاص و شح النقد الأجنبي و ضعف الاستثمار المحلي. هذه الاوضاع فرضت تأسيس بنوك التنمية لسد الفجوة في التمويل طويل الأجل في النظام المالي المحلي. و كان سد هذه الفجوة عن طريق تقديم قروض طويلة الاجل للمشروعات الاستثمارية الصناعية التنموية. لقد كان الغرض من تأسيس البنوك التنموية إقامة بنيات تحتية مالية لتعبئة الموارد المحلية و الأجنبية للتنمية الصناعية . و بالفعل تلقت هذه المؤسسات خطوط تمويل خارجية لتأسيس مشروعات صناعية جديدة.

و على هذا المنوال فقد تم تأسيس البنك الصناعي السوداني.

تجربة البنك الصناعي السوداني:

في مطلع عام 1961 صدر قانون تأسيس البنك الصناعي و قد اعتمدت وزارة المالية حينذاك مبلغ 500 جنيه كإكتتاب في رأس مال البنك كما قدمت 500 جنيه أخرى كقرض طويل الأجل بدون فائدة. و بدأ وصلت المبالغ إلى ألف جنيه (تعادل 3'3 مليون دولار) و بدأ البنك عملياته في 15 اغسطس 1962. وقد تمثلت موارد البنك الصناعي في رأس المال الحكومي المدفوع و قروض وزارة لمالية و خطوط اعتماد و قروض مؤسسات التمويل الإقليمية و الدولية. تطور رأس المال من 500 جنيه في 1962 غلى 3000 جنيه في 1973 حتي بلغ 250 ألف جنيه في 1992.

اما القروض الخارجية التي حصل عليها البنك فقد كانت كالتالي:

| السنة | الجهة المقرضة | المبلغ |
|---------------|-------------------------|-----------------------|
| 1973 | هيئة التنمية الدولية | 4 مليون دولار |
| 1975 (يونيو) | الصندوق الكويتي للتنمية | 1.5 مليون دينار كويتي |
| 1975 (نوفمبر) | بنك الإعمار الألماني | 5 مليون مارك ألماني |
| 1975 (نوفمبر) | هيئة التنمية الدولية | 7 مليون دولار |
| 1986 (نوفمبر) | صندوق التنمية الأفريقي | 18 مليون دولار |

و قد اتخذ تمويل البنك الصناعي شكلين: اما شكل قروض تأسيسية لمشروعات صناعية جديدة او في شكل مساهمات .

كان نشاط البنك ينحصر في تقديم التمويل الرأسمالي الذي كان يستغل في شراء الماكينات و المعدات و الاصول الثابتة الاخرى .

فخلال الفترة 1962- 1992 بلغ عدد المشروعات التي حصلت على تمويل رأسمالي من البنك الصناعي 429 مشروعاً . علاوة على ذلك قدم البنك تمويلات إضافية لعدد 96 مشروعاً سبق أن مولها بهدف معالجة الصعوبات التي واجهت بعض تلك المشروعات. بلغت المساعدات المالية التي قدمها البنك في شكل قروض أو مساهمات في رؤوس أموال بعض الشركات او تسهيلات ضمان 390 ألف جنيه.

كان مجمل فرص العمل التي نشأت عن المشروعات التي مولها البنك الصناعي خلال تلك الفترة 9980 وظيفة. و قد ساهمت تلك المشروعات ايضاً في توفير نقد أجنبي بالاستغناء جزئياً عن بعض المنتجات المستوردة بالإضافة لمساهمتها في زيادة الدخل القومي عن طريق القيمة المضافة الناتجة عن تصنيع بعض المنتجات الأولية.

نتيجة لاحتياج كثير من المشروعات التي نالت تمويل رأسمالي لرأس مال التشغيلي عمد البنك الصناعي إلى ولوج مجال تمويل رأس المال العامل ' و لذلك تمّ تعديل قانون البنك الصناعي عام 1986 بحيث يتيح تقديم التمويل التشغيلي للمشروعات الصناعية. و بالفعل خلال الفترة 1986-1992 بلغ عدد المشروعات التي حصلت على تمويل تشغيلي من البنك 125 مشروعاً. و بلغ حجم التمويل الذي قدم لتلك المشروعات 210 ألف جنيه.

نورد فيما يلي التصنيف القطاعي للمشروعات التي حظيت بتمويل رأسمالي او تشغيلي من البنك الصناعي خلال الفترة 1962- 1992:

| القطاع | حجم التمويل | النسبة المئوية |
|----------------------------|-------------|----------------|
| 1 الصناعات الغذائية | 208.000 | 34.7% |
| 2 الورش والصناعات الهندسية | 130.000 | 21.7% |
| 3 الغزل و النسيج | 80.000 | 13.3% |
| 4 البلاستيك | 35.000 | 5.8% |
| 5 الطباعة و التغليف | 23.000 | 3.8% |
| 6 الصناعات الكيماوية | 22.000 | 3.7% |
| 7 مواد البناء | 13.000 | 2.2% |

| | | | |
|---|--------------------------|----------------|-------------|
| 8 | الادوية والمنتجات الطبية | 13.000 | 2.2% |
| 9 | صناعات أخرى | 76.000 | 12.6% |
| | الجملة | 600.000 | 100% |

و قد اعتمد البنك الصناعي على رأسماله الذي بلغ 50 الف جنيه حتى 1992 و هو رأس مال ضعيف لا يكاد يفي أهداف البنك. و كذلك اعتمد البنك على خطوط اعتماد من مؤسسات التمويل التنموي الدولية و الإقليمية.

و قد أدت عدة عوامل إلى ضلّة مساهمة البنك الصناعي في إنشاء المشروعات. من ذلك ضعف رأس مال البنك و نزوب خطوط التمويل الدولية مع بداية التسعينات.

دور مجموعة بنك النيلين في تمويل القطاع الصناعي :-

تكونت مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في مارس 1993م نتيجة لدمج بنك النيلين والبنك الصناعي السوداني . لقد كان البنك الصناعي السوداني بنك متخصص في تقديم التمويل التنموي متوسط وطويل الأجل فقام بهذا الدور منذ تأسيسه في عام 1961م .

ولهذا فقد ورثت مجموعة بنك النيلين الدور المتخصص للبنك الصناعي وقد أعطاه قانون الدمج الصفة المتميزة في دعم القطاع الصناعي . إلا أن هناك الكثير من العوائق قد حدثت من لعب هذا الدور كاملاً .

كما يشير الجدول التالي فإن حجم تمويل البنك للقطاع الصناعي تراوح بين 30% إلى 40% من جملة تمويل البنك . شمل هذا التمويل القطاعات الصناعية الفرعية الأساسية مثل الزيوت والصابون والنسيج والأدوية والصناعات الهندسية . غلب على هذا التمويل الطابع قصير الأجل المتمثل في تمويل رأس المال التشغيلي .

هذا وقد تراوح نصيب مجموعة بنك النيلين من جملة التمويل المصرفي للقطاع الصناعي خلال نفس الفترة من العام 1993م وحتى 2003م حوالى نسبة 20% .

مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية

التوزيع القطاعي للتمويل

الفترة (2003-93م)

(ألف جنيه)

| السنة | صناعة | صادر | الزراعة | القطاع الإجماعي | أخرى | الجملة |
|-------|----------|----------|----------|-----------------|----------|-----------|
| 1993م | 2530 | 2930 | 2220 | 770 | 1620 | 10100 |
| | نسبة 25% | نسبة 29% | نسبة 22% | نسبة 8% | نسبة 16% | نسبة 100% |
| 1994م | 3270 | 4400 | 2980 | 1560 | 1990 | 14200 |
| | نسبة 23% | نسبة 31% | نسبة 21% | نسبة 11% | نسبة 14% | نسبة 100% |
| 1995م | 7440 | 5950 | 3970 | 3220 | 4220 | 24800 |

| نسبة | %30 | %24 | %16 | %13 | %17 | %100 |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|
| 1996م | 12530 | 19450 | 6170 | 4290 | 4710 | 47100 |
| نسبة | %27 | %41 | %13 | %9 | %10 | %100 |
| 1997م | 22100 | 22200 | 14300 | 3500 | 6840 | 62200 |
| نسبة | %28 | %31 | %23 | %7 | %11 | %100 |
| 1998م | 26700 | 33900 | 15500 | 9800 | 10790 | 90190 |
| نسبة | %37 | %15 | %22 | %8 | %18 | %100 |
| 1999م | 14470 | 16170 | 7360 | 4750 | 9370 | 52120 |
| نسبة | %28 | %31 | %14 | %9 | %18 | %100 |
| 2000م | 18670 | 31350 | 25470 | 8810 | 13690 | 97990 |
| نسبة | %19 | %32 | %26 | %9 | %14 | %100 |
| 2001م | 29480 | 34600 | 28190 | 7690 | 28190 | 128150 |
| نسبة | %23 | %27 | %22 | %6 | %22 | %100 |
| 2002م | 18220 | 29310 | 18770 | 6800 | 88050 | 161150 |
| نسبة | %11 | %18 | %12 | %6 | %53 | %100 |
| 2003م | 38270 | 23920 | 31890 | 11160 | 70160 | 159460 |
| نسبة | %24 | %15 | %20 | %7 | %44 | %100 |

أول ملاحظة على دور مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية أنها حاولت مواصلة الدور التنموي للبنك الصناعي لكنها ووجهت بنضوب الموارد طويلة الأجل . و لذلك واصلت لفترة قصيرة في التمويل الرأسمالي بموارد قصيرة الأجل (الحسابات الجارية) و هذا مما أدى لمصاعب جمة تمثلت في عدم تناغم آجال مصادر و استخدامات الأموال، و هذا هو الأمر الذي يجب أن تأخذه أي مؤسسة للتمويل التنموي ترغب في استدامة دورها.

تجربة مصرف التنمية الصناعية:

تأسس مصرف التنمية الصناعية في 10 يوليو 2005 لمواصلة الجهود المبذولة للنهوض بقطاع الصناعة و ذلك عبر تمويل المشروعات الصناعية و تسهيل تقديم الخدمات المصرفية لهذا القطاع بهدف رفع معدلات النمو الصناعي و الاقتصادي. و قد كان المساهمون المؤسسون للمصرف وزارة المالية بنسبة 75% و بنك السودان المركزي بنسبة 25%. وقد كان رأس المال المصرح به مليار دولار بينما المدفوع 150 مليون دولار.

و مازالت تجربة المصرف حديثة في مجال التمويل الصناعي التنموي إلا اننا يمكن أن نرى بعض هذه المؤشرات :

جدول يوضح تمويل مصرف التنمية الصناعية للقطاعات المختلفة:
(الف جنيه سوداني)

| القطاع | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|------------------------------|-------|---------|---------|--------|
| الأغذية و المشروبات | 802 | 109.095 | 58.893 | 23.107 |
| النسيج و الملابس | 612 | 6.135 | 6.529 | 245 |
| الجلود و الأحذية | 115 | 2.715 | 5.459 | 86 |
| الخشب و الفلين | -- | 1.372 | 743 | 61 |
| النشر و الطباعة | -- | 2.113 | 6.750 | 2.977 |
| منتجات النفط | -- | 1.703 | 1.519 | -- |
| المطاط و البلاستيك | 1690 | 7.484 | 18.240 | 3.038 |
| تشكيل المعادن | -- | 28.762 | 18.833 | 8.134 |
| الآليات و الاجهزة الكهربائية | -- | 20.421 | 36.760 | 1.066 |
| الكيمويات | -- | 8.240 | 8.762 | 1.966 |
| بنيات تحتية صناعية | 3636 | 16.210 | 41.841 | 13.600 |
| المنتجات المعدنية | -- | 9.349 | 1.879 | -- |
| الجملة | 6.854 | 213.600 | 216.205 | 54.280 |

يلاحظ من الجدول تصاعد حجم التمويل للسنوات 2007 و 2008 ثم تراجع بصورة كبيرة في 2009 . و كذلك يظهر بوضوح أن القطاعات الفرعية الرئيسية مثل الأغذية و المنسوجات و الجلود و البلاستيك قد استأثرت بالنصيب الأوفر من التمويل.

و قد بلغ عدد عمليات التمويل بالمصرف الآتي:

- سنة 2007 : 193 عملية

- سنة 2008 : 683 "

- سنة 2009 : 315 "

وكذلك يمكن تقسيم التمويل حسب الأجل كما في الجدول التالي:

تقسيم تمويل مصرف التنمية الصناعية حسب آجال التمويل

| 2007 | 2008 | |
|---------|---------|-------------------------|
| 131.425 | 96.288 | تمويل قصير الأجل |
| %62 | %45 | |
| 82.175 | 119.918 | تمويل متوسط وطويل الأجل |
| %38 | %55 | |
| 213.600 | 216.205 | الجملة |

من الجدول أعلاه يبدو جلياً أن التمويل قصير الأجل قد نال نصيباً أكبر في 2007 ثم تراجع ليكون النصيب الأكبر للتمويل متوسط و طويل الأجل و هذا اتجاه حميد بالنسبة لمؤسسة متخصصة في التنمية الصناعية.

صيغ التمويل الإسلامية :-

تطبق على القطاع الصناعي صيغ تمويل معينة تناسب هذا القطاع وأهمها :-

1/ المربحة :-

تعد أكثر الصيغ تطبيقاً نسبة لسهولة العملية . وهي تعنى أن يشتري البنك للعميل سلعة يرغب فيها ثم يبيعها له بهامش ربح معين ، حيث يقوم العميل بالسداد الآجل للمبلغ إما على أقساط أو بقسط واحد آخر المدة .

يحدد البنك المركزي هامش المربحة كما في السياسة التمويلية . وقد انخفض هذا الهامش كثيراً حيث بلغ حوالي 72% في العام في منتصف التسعينات أما الآن فقد بلغ 10% في العام . وهذا يشجع المستثمرين لكنه يقلل أرباح البنك .

دائماً ما يرغب العملاء في التعامل بصيغة المربحة لأنها تعطيه إستقلالية في إدارة المشروع لكن من أهم سلبياتها مسألة الانفلات الزمني حيث لا يعوض العميل البنك في حالة التأخر في السداد .

لصيغة المربحة بعض السمات الخاصة منها :

- أ. تكون ملائمة فقط للتعامل مع تمويل الأصول الثابتة و المواد الخام وعدم ملاءمتها للتمويل التشغيلي (التمويل النقدي) بسبب أنها تعتمد على مبدأ الشراء (الشراء العيني) ثم البيع للمستفيدين بربح متفق عليه في فترة زمنية متفق عليها.
- ب. طبيعة الموارد في المصارف السودانية قصيرة الأجل هذا يجعلها تعتمد المربحات قصيرة الأجل.
- ت. فشل المنشآت في السداد وقت الاستحقاق لعدة أسباب عدم انتظام الإنتاج مثلاً.
- ث. لا تعطي هذه الصيغة المنشأة الصناعية الحرية الكافية في الإنتاج والتسويق حيث تكون مقيدة بفترة زمنية محددة.
- ج. تستخدم هوامش المربحة لأغراض التجارة الشيء الذي يدفع الكثير من المستفيدين أي التعامل مع المربحة في مدخلات الإنتاج باعتبار هذه المدخلات مواد عينية.

صيغة المشاركة :-

وهي تعنى أن يشترك البنك والعميل في رأس مال مشروع معين ثم يديرانه سوياً ثم يتقاسمان عائد المشروع كل حسب نسبة مساهمته .

وتعد من أفضل الصيغ نسبة لإرتفاع عائدها وإشراف البنك على إدارة المشروع . لكن لها بعض الصعوبات العملية كما أن العملاء لا يفضلونها نسبة لتدخل البنك فى عملية الإدارة .

تكون الصعوبة في التمويل بصيغة المشاركة في حالتين تقريباً:

- أ. عدم قبول العملاء مشاركة المصرف لهم في الأصول الثابتة.
- ب. في حالة قبول العميل لمبدأ المشاركة في الأصول تظهر صعوبات تتعلق بكيفية تقدير قيمة الأصول.

ثالثاً: المضاربة:

- أ. تعتمد مبدأ التمويل قصير الأجل فقط.
- ب. تعتمد مبدأ الثقة في العميل وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير الغرض منها.
- ت. عدم مشاركة المصرف في الإدارة تجعل المصرف غير قادر على التحكم في المسائلة المتعلقة بزيادة الإنتاج والتسويق أو كيفية الخسارة.

صيغة الإستصناع والمقاول :-

وهي صيغة مهمة للقطاع الصناعى حيث يمكن إستخدامها لإنشاء المباني أو تصنيع الآلات وغيرها من الأصول الثابتة .
وهي تقوم على أن يطلب العميل من البنك صناعة آلة معينة بمواصفات دقيقة حيث يتعاقد مع البنك على شراء هذه الآلة .
يقوم البنك بالتعاقد مع شركة متخصصة لصناعة الآلة بنفس المواصفات ثم يقوم بتسليمها للعميل بثمان الآلة الأصلية زائداً هامش معقول ، حيث يقوم العميل بسداد الثمن على أقساط .
نسبة لبعض صعوباتها العملية فإن هذه الصيغة ضعيفة الإستخدام فى الجهاز المصرفى السودانى .
هناك صيغ تمويل أخرى كالسلم لكن لا تستخدم البتة فى القطاع الصناعى .

نجد أن القطاع الصناعى يتم تمويله من خلال جميع الصيغ سوى كانت مرابحة ومشاركة أو مضاربة أو أخرى ما عدا صيغة السلم فهي تستخدم في تمويل القطاع الزراعي والتي تم الاستعاضة عنها بصيغة الاستصناع. وهناك مقترحات أن يتم تمويل الصناعة بصيغة السلم الصناعى اى يشتري البنك السلعة المصنعة مقدماً ويدفع مبلغ الشراء عاجلاً على أن يستلم السلعة المصنعة أجلاً عند الأنتاج. و هذه الصيغة ستيسر التمويل النقدي للصناعة إلا أنها لم تطبق حتي الآن.

أثر السياسات التمويلية على القطاع الصناعى:

مقدمة:-

تعرف السياسة التمويلية الصادره من بنك السودان المركزي بأنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تصدرها السلطة (النقدية) البنك المركزي بغرض التأثير على حجم السيولة وذلك للحد من

تقلبات المستوى العام للأسعار والسلع والرقابة على التمويل المصرفي المتاح للقطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية¹.

ونجد أن السياسة النقدية، والتمويلية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة ومن وظائفها:

1. تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2. وسيلة فعالة في توجيه التمويل المصرفي.

3. أداة لضبط أسعار الصرف.

4. أداة تنظيمية لإدارة الجهاز المصرفي.

إن عملية تحديد السياسة التمويلية عملية معقدة ومتشعبة تحكمها قواعد من خطوات الامتياز وأعدادها وتصميمها إلى إجراءات تنفيذها وتقويمها.

من أهم ملامح السياسات التمويلية للفترة من 1990 و حتى 2000 أنها يتم سنوياً إعداد السياسة التمويلية في ضوء موجبات السياسة الاقتصادية الكلية حيث تم وضع أهداف واضحة ومحددة تتوافق مع أهداف البرنامج الاقتصادي تمثلت في الآتي:

أ. تحقيق نسبة نمو حقيقي في الناتج الإجمالي.

ب. تنظيم سيولة المصارف التجارية.

ت. العمل على تخفيض حدة التضخم.

ث. العمل على استقرار سعر الصرف.

ج. توجيه التمويل لتنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

ح. إخضاع النشاط المصرفي للمؤسسات المالية وغير المصرفية لإشرافه ورقابة بنك السودان.

خ. تشجيع قيام المحافظ التمويلية وتطويرها.

د. تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة قطاعياً وجغرافياً.

- مراجعة أسس وضوابط منح التمويل وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.

- تبسيط إجراءات منح التمويل واستخدام جميع أنواع الصيغ.

- تحرير التمويل المصرفي وتشجيع المصارف لتوفير الموارد لتمويل القطاعات ذات الأولوية.

- مساعدة المصارف على توفيق أوضاعها.

- خلال العام 2005 جاءت السياسة التمويل مواكبة لعملية السلام موضحة رؤية البنك المركزي لمرحلة ما بعد السلام وخلال العام 2007 جاءت سياسة بنك السودان مراعية للمبادئ الأساسية لاتفاقية السلام مع التركيز على الأدوات النقدية غير المباشرة التي تناسب النظامين الإسلامي والتقليدي.

- مراجعة أسس وضوابط منح التمويل المصرفي لتشمل البنوك التقليدية¹.

أهداف السياسات النقدية والتمويلية:

تهدف السياسات إلى المساهمة مع السياسات الاقتصادية الأخرى على تحقيق نمو إيجابي في معدل الناتج المحلي الإجمالي وترشيد نمو عرض النقود وتحقيق نسب متوازنة لمعدل التضخم من أهم المؤشر الاقتصادية نسوقها من خلال الجدول.

¹ مخطط ادارة السياسة النقدية و التمويلية ابراهيم ادم حبيب واخرون منشوات بنك السودان دار السداد للطباعة 2006 ص 12

¹ السياسات النقدية التمويلية بنك السودان المركزى 2007-2000 الموقع الالكتروني 08/07/15 www.bankofsudan.org

من اهم ملامح السياسة التمويلية للفترة من 1990 حتى 2000 أنها وجهت البنوك بألا تقل نسبة التمويل للقطاعات ذات الأولوية عن 95% من جملة التمويل الممنوح. وقد حددت القطاعات الأولوية فب الآتي:
القطاع الزراعي – القطاع الصناعي – الصادر – قطاع الحرفيين و المهنيين و الأسر المنتجة – النقل و التخزين.
أما القطاعات غير ذات الأولوية فقد كانت كالاتي:
التجارة المحلية – الإستيراد

و قد استفاد قطاع الصناعة بالفعل من هذا التمييز حيث زاد نصيبه من التمويل خلال هذه الفترة بل إن السياسة التمويلية في بعض سنوات تلك الفترة قد وجهت البنوك بألا يقل تمويل القطاع الصناعي تحديداً عن 30% من حجم التمويل الكلي. كما أعطت هذه القطاعات ميزات تفضيلية في تكلفة التمويل وفي الضمانات وغيرها من شروط التمويل .

أما ابتداءً من عام 2001 فقد تمّ تحرير السياسة التمويلية و سُمح للبنوك أن تتصرف في أموالها دون تحديد للقطاعات. و قد كان لذلك أثره على القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية. و لذلك يلاحظ من جدول التوزيع القاعي للتمويل أن قطاع الصناعة قد بدأ يقل نصيبه من حجم التمويل الكلي. إذ بدأت الموارد تتجه لقطاعي التجارة المحلية و الإستيراد.

الضمانات:

تحدد سياسة الاستثمار أنواع الضمانات التي يمكن قبولها وكيفية تقييمها وحدودها المالية . وأقوى أنواع الضمانات الرهن العقاري ثم التخزين المباشر للسلمة موضوع التمويل أو سلع بديلة قابلة للتسويق (Marketable) هذا بالإضافة للضمان الشخصي وهو أضعف أنواع الضمانات في السودان . يصنف بعض المصرفيون في السودان الضمانات كأهم عناصر التمويل . ولكن في البنوك العالمية تعد الضمانات مصدراً ثانوياً للسداد أما المصدر الأول فهو التدفقات النقدية للمشروع (أو إيرادات المشروع)

من الناحية التطبيقية في المصارف السودانية يمثل ضمان عمليات التمويل واحد من أهم عناصر منح التمويل فهو يمثل تطبيقياً مصدر من مصادر سداد التمويل. و لذا فقد أصبح احد أهم عوائق منح التمويل للقطاع الصناعي. هناك بالفعل عدد من القيود التي تجعل من الضمان عائقاً رئيساً للصناعة بصفة خاصة.

فبالنسبة للمنشآت الصناعية فقد أصدر بنك السودان المنشور المنشور نمرة 2002/6 الذي ينص على أنه في حالة رهن الأراضي الممنوحة لأغراض استثمارية يجب الحصول على موافقة الجهات الحكومية المختصة على أن يكون سعر رهن الأرض في هذه الحالة مساوياً للسعر الأساسي الذي منحت به و ليس السعر التجاري الساري بأي حال من الأحوال.

هذا الشرط يجعل قيمة عقار المنشأة الصناعية ضعيفاً جداً إذا ما قورن بحجم احتياجات التمويل المتزايد للمصانع. و إذا ما اخذنا في الإعتبار نسبة الضمان الذي تطلبه البنوك في الاعتبار (125%-150%) من أصل و هامش التمويل ، نجد أن قيمة المصنع المقدم للرهن لا تؤهله لتلقب أكثر من 25% من التمويل المطلوب. كذلك فهناك منشور في يناير 2009 ينص على عدم قبول منزل الأسرة كضمان للتمويل، و هذا يمثل قيمة كبيرة كان يمكن أن تستغل كضمان لتلقي تمويل أكبر. لكل هذا و ذلك فإن الضمان العقاري صار يمثل جداراً عالياً أمام تلقي المنشآت الصناعية للتمويل.

مشاكل التمويل المصرفي للقطاع الصناعي :-

- هناك مشاكل عديدة تكتنف تمويل المصارف للقطاع الصناعي وأهمها :-
- 1/ ضعف موارد البنوك من الناحية الكمية ، فالموارد داخل الجهاز المصرفي السوداني ضئيلة غير كافية لتلبية إحتياجات القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وكذلك فإن نصيب الصناعة من التمويل مازال يقل كثيراً عن الإحتياج الحقيقي للجهاز المصرفي .
 - 2/ ضعف الموارد من الناحية النوعية فموارد البنوك المتمثلة فى الودائع الجارية تعتبر قصيرة الأجل ولذلك فلا يمكن إستخدامها لتمويل مشروعات طويلة المدى . وهذا يعنى أن هذه الموارد غير صالحة لتمويل التنمية الصناعية .
 - 3/ من أهم المشاكل فى التمويل مشكلة التعثر ... وهى عدم وفاء العميل بسداد إلتزاماته . ولهذه المسألة آثار خطيرة على البنوك لأنها تحرمهم من أرباح مقدره كما أنها تمنع من تدوير تلك المبالغ فى عمليات أخرى وبالتالي فهى تحرم القطاعات الإقتصادية من موارد مهمة .
 - 4/ هنالك مشاكل فى المعلومات فأحياناً لا تتوفر معلومات كافية لتقييم المشروع والعميل سواء كانت تلك المعلومات من أجهزة الدولة أو من القطاع الخاص .
 - 5/ هناك مشاكل الإقتصاد الكلى المتمثلة فى عدم الإستقرار . فالتضخم والكساد وغيرها من الإختلالات ربما تؤدى إلى عوامل سلبية على المشروعات والعمليات الصناعية مما يجعلها لا تدر الدخل المناسب للسداد .
 - 6/ كذلك هناك قيود تفرض من البنك المركزى تؤدى إلى تقييد التمويل الصناعى وعدم إطلاق البنوك فى الإستثمار الصناعى . ولقد خفف البنك المركزى كثيراً من القيود فى الفترة الأخيرة .
 - 7/ هناك مشاكل خاصة بالعملاء مثل عدم قدرتهم على السداد وأحياناً عدم رغبتهم فى السداد رغم تحقيق عوائد عالية من الإستثمار . بالإضافة للمشاكل الأخرى مثل إستخدام التمويل فى عمليات أخرى غير تلك التى تقدموا بها للبنك .

لكل ذلك فقد كانت نسب التعثر في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى كما يوضح الجدول التالي حسب البيانات التي أتاحت لنا:

جدول يوضح نسب تعثر التمويل حسب القطاعات للفترة (1998- 2002)

(نسب مئوية)

| 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------------|
| 12.46 | 13.46 | 19.48 | 20.28 | 21.76 | الصناعة |
| 25.37 | 24.87 | 32.37 | 23.87 | 26.22 | الزراعة |
| 22.01 | 37.49 | 16.68 | 22.48 | 25.43 | المصادر |
| 0.08 | 0.05 | 0.02 | 0.03 | 0.0 | تعيين |
| 4.4 | 3.43 | 4.39 | 4.2 | 3.99 | نقل وتخزين |
| 5.16 | 6.0 | 6.97 | 12.14 | 6.25 | حرفيين |
| 0.08 | 0.19 | 0.01 | 0.07 | 0.03 | اسكان فئوى |
| 2.39 | 0.13 | 0.5 | 0.03 | 0.05 | استيراد |
| 15.78 | 11.46 | 13.53 | 13.48 | 12.74 | تجارة محلية |
| 12.27 | 2.91 | 6.05 | 3.42 | 3.53 | اخرى |
| 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | إجمالي |

و كما يلاحظ فإن الصناعة قد نالت نصيباً كبيراً من التعثر المصرفي خلال الفترة المذكورة ويكنملاحظة ذلك أيضاً في آخر الإحصاءات عن تعثر التمويل في سبتمبر 2009:

- حجم تعثر القطاع الصناعي : 331409 ألف جنيه
- رصيد تمويل الصناعة : 1198651 ألف جنيه
- نسبة تعثر الصناعة : 28%
- نسبة تعثر الصناعة لجملة التعثر : 7%

و هذا يعزى لكل تلك الأسباب التي أحاطت القطاع الصناعي من عوامل اقتصادية كلية و أسباب مصرفية و أسباب خاصة بالعميل.

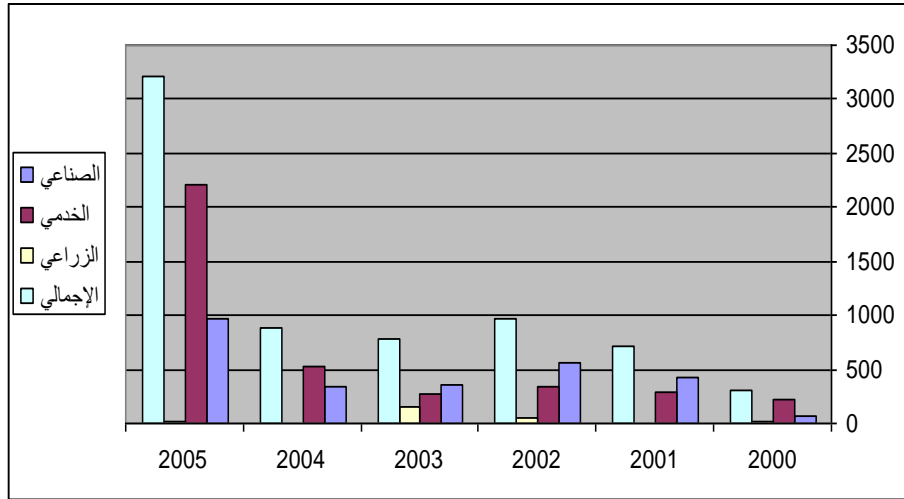
الإستثمارات الأجنبية و المحلية الخاصة:

من أهم مصادر التمويل للقطاع الصناعي هي الإستثمارات الأجنبية المباشرة و المشتركة، فكما يظهر في الجدول اعلاه فقد ارتفع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الصناعي من 73 مليون دولار في 2000 إلى 973 مليون في 2005 حيث ارتفع نصيبه من 23% إلى 30%. و يلاحظ أن القطاع الخدمي قد استأثر بالنصيب الأكبر مما يوضح اتجاه الاقتصاد السوداني في الفترة الأخيرة.

حجم الاستثمارات الاجنبية والاجنبية المشتركة خلال الاعوام من 2000 – 2005

القيمة بالمليون دولار

| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | البيان |
|-------------|------------|------------|------------|------------|------------|----------|
| 973 | 348 | 351 | 566 | 426 | 73 | الصناعي |
| 2216 | 527 | 275 | 344 | 281 | 229 | الخدمي |
| 16 | 4 | 156 | 57 | 3 | 10 | الزراعي |
| 3205 | 879 | 782 | 967 | 710 | 312 | الإجمالي |
| 47% | 13% | 11% | 14% | 10% | 5% | النسبة |



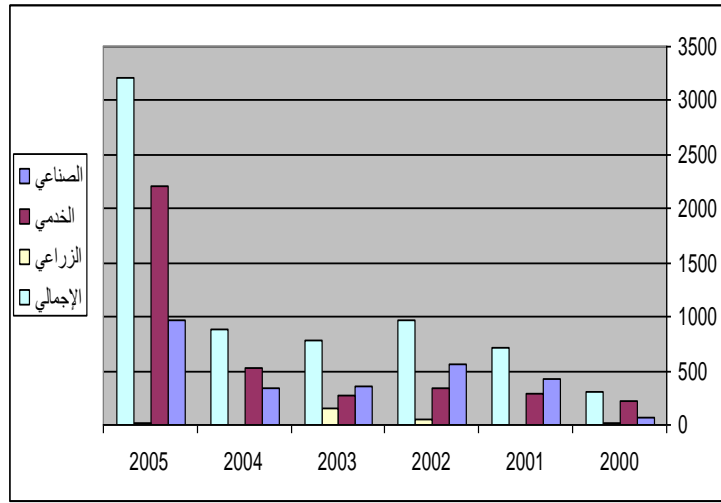
و كذلك فإن الاستثمارات المحلية في القطاع الصناعي كما يتضح من الجدول ادناه قد ارتفعت من مبلغ 287 مليون في 2000 إلى 2967 مليون في 2005 . و يلاحظ أن القطاع الخدمي قد نال النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات المحلية.

حجم الاستثمارات الوطنية للاعوام من 2000 – 2005

القيمة بالمليون دولار

| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | البيان |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------------|----------|
| 2967 | 1458 | 1083 | 399 | 696 | 287 | الصناعي |
| 6372 | 2026 | 1908 | 778 | 931 | 579 | الخدمي |
| 184 | 36 | 38 | 12 | 25 | 20 | الزراعي |
| 9523 | 3520 | 3029 | 1189 | 1652 | 886 | الإجمالي |

ملحوظة : المعلومات مأخوذة من واقع دراسات الجدوي المقدمة.

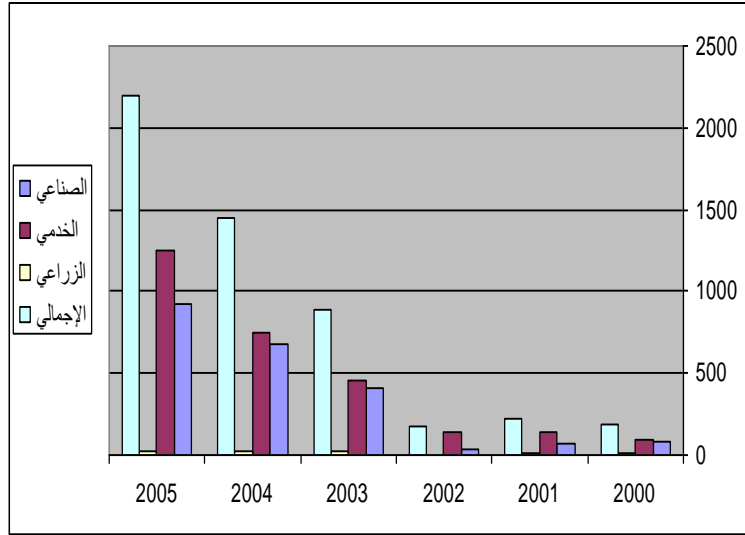


أما من حيث عدد الأستثمارات المحلية فى المجال الصناعي فقد قفزت من 84 مشروع في 2000 إلى 920 مشروع في 2005 . و كانت جملة عدد المشروعات قد بلغت 188 في 2000 و ارتفع عددها إلى 2197 في 2005 حسب معلومات وزارة الاستثمار.

عدد الاستثمارات الوطنية خلال الاعوام من 2000 – 2005

| البيان | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 |
|----------|-------------|-------------|------------|------------|------------|------------|
| الصناعي | 920 | 679 | 405 | 32 | 74 | 84 |
| الخدمي | 1252 | 750 | 460 | 142 | 145 | 95 |
| الزراعي | 25 | 24 | 22 | 5 | 8 | 9 |
| الإجمالي | <u>2197</u> | <u>1453</u> | <u>887</u> | <u>179</u> | <u>227</u> | <u>188</u> |

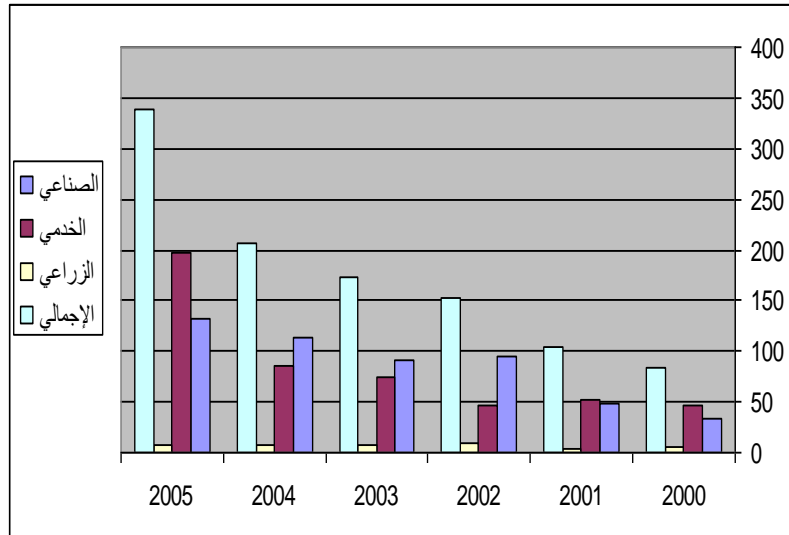
ملحوظة : المعلومات مأخوذة من واقع دراسات الجدوي المقدمة.



عدد الاستثمارات الاجنبية والاجنبية المشتركة خلال الاعوام من 2000 – 2005

| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | البيان |
|------------|------------|------------|------------|------------|-----------|----------|
| 132 | 114 | 91 | 95 | 48 | 33 | الصناعي |
| 198 | 86 | 74 | 47 | 53 | 46 | الخدمي |
| 8 | 7 | 8 | 10 | 4 | 5 | الزراعي |
| <u>338</u> | <u>207</u> | <u>173</u> | <u>152</u> | <u>105</u> | <u>84</u> | الإجمالي |

ملحوظة: المعلومات مأخوذة من واقع دراسات الجدوي المقدمة.



توصيات:

- لدعم القطاع الصناعي لا بد من اتباع حزمة من السياسات و الادوات التمويلية اللازمة لتوفير أقصى قدر من التمويل بانواعه المختلفة و بمصادره المتعددة حتى تتمكن من إنقاذ القطاع الصناعي إما بتشغيل المنشآت المتعطلة او بإعادة تأهيل المنشآت المتعثرة أو بإضافة طاقات جديدة للصناعة السودانية:
- أ- تبني سياسات اقتصادية كلية لدعم المشروعات الصناعية و إزالة العوائق التي تعترضها.
 - ب- إطلاق قدرات القطاع الخاص في جانب الاستثمار الصناعي و تقديم الميزات و الحوافز المختلفة من أجل رفع قدراته.
 - ت- زيادة قدرات المشروعات الصناعي في الحصول التمويل من المصادر المختلفة: المصرفية و الخارجية .
 - ث- تكوين المحافظ الإستثمارية من المؤسسات المالية لتأسيس مشروعات كبيرة لإحداث اختراقات في القطاع الصناعي.
 - ج- ايجاد مصادر التمويل الخارجي المتمثلة في خطوط الإعتماد الطويلة الاجل من أجل تمويل إستيراد الآلات و المعدات و إضافة طاقات جديدة.
 - ح- في جانب التمويل المصرفي، لا بد من توجيه السياسة التمويلية للبنك المركزي لإفراد القطاع الصناعي بنصيب مقدر من جملة التمويل المصرفي.
 - خ- ايجاد ادوات و صيغ تمويلية تناسب جميع احتياجات القطاع الصناعي خاصة المتعلقة ببنود رأس المال العامل غير الملموسة.
 - د- تيسير شروط التمويل المصرفي للقطاع الصناعي خاصة في مجال الضمانات و القسط الأول و غيرها من الشروط العسيرة.
 - ذ- تخصيص سقف من التمويل المصرفي لكل بنك لمقابلة التمويل الرأسمالي.
 - ر- تخفيض حجم الموارد المصرفية المتجهة للاستثمار في الأوراق المالية، و التمويل العقاري و تمويل العربات.
 - ز- العمل على إقامة صناديق إستثمارية لحشد المدخرات في القطاع الصناعي مع تقديم العائد المجزي للمستثمرين.
 - س- العمل على تأسيس بنك للإستثمار يهدف لتأسيس المشروعات الصناعية الجديدة عن طريق التغطية في إكتتاب الاسهم .

خاتمة :-

بناءً على ما تقدم لابد من إنقاذ القطاع الصناعي والتأهيل والتحديث حتى يواكب التحديات الراهنة . ولذلك لابد من إيجاد مواعين تمويلية كافية وكفؤه لتقديم التمويل اللازم للقطاع الصناعي بنوعيه تمويل رأس المال التأسيسي طويل الأجل ورأس المال التشغيلى قصير الأجل . ولذلك فلا بد من بناء قدرات المصارف المحلية حتى تستطيع تلبية إحتياجات الصناعة السودانية . وكذلك يجب البحث عن مصادر خارجية لإقامة المشروعات الكبيرة التى يمكن أن تحدث إختراقاً كبيراً لنقل الصناعة السودانية من النمط الخفيف إلى التصنيع الثقيل .

فبراير 2010م